السياسة الألمانية تجاه الحقوق الفلسطينية...

إدامة نظام الهيمنة وتقويض النضال

ورقة عمل

آب/ أغسطس 2022

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم:

اتخذت الحكومة الألمانية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة جملةً من القرارات والإجراءات التي استهدفت الفلسطينيين ومؤيدي الحقوق الفلسطينية ومعارضي الاحتلال، جاء معظمها في سياق يصنف انتقاد الاحتلال "الإسرائيلي" وجرائمه باعتباره شكلاً من أشكال "معاداة السامية" التي يعاقب عليها القانون الألماني، آخر هذه الإجراءات تمثل في الحملة الألمانية على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي وصف جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني بالمحرقة أو "الهولوكست" خلال لقاء مع المستشار الألماني "أولاف شولتز" وهو مادفع شرطة برلين لفتح تحقيق في احتمال "تحريض عباس على الكراهية"، وماسبقها من فصل مجموعة من الموظفين في قناة "دويتشه فيله"، بذريعة تبنيهم مواقفاً لا تتلاءم مع سياسات المؤسسة، والمقصود هنا تلك المواقف الرافضة لسياسات الاحتلال.

وهذا ما يقود للنظر في مجمل الدور الألماني المتعلق بالفلسطينيين وحقوقهم والصراع بينهم وبين مشروع الاستعمار الصهيوني، والمقصود

بهذا الدور هو تلك السياسات والقوانين والقرارات التي تتداخل مع هذه القضية داخل الأراضي الألمانية، أو سياسات ألمانيا ومواقفها السياسية تجاه الصراع، وأجندتها كمانح أساسي للسلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة، وطبيعة الرؤى والأهداف السياسية الحاكمة لهذه السياسات على اختلاف مساحات تأثيرها.

ما يعزز دواعي تعقب هذه السياسات هو الدور الواسع والمتزايد للسياسة الألمانية النشطة تجاه الفلسطينيين، والتي باتت أكثر نشاطاً في مخيمات اللاجئين، فلقد تعرضت مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين كما الفلسطينيين المقيمين واللاجئين على الأراضي الألمانية لتأثير هذه السياسات بأشكال مختلفة، وتفترض هذه الورقة انطلاقاً من مؤشرات سلبية عدة هذا التأثير، ودوره كعامل تقويض لحقوق اللاجئين الفلسطينيين ولقدرتهم على النضال لأجل هذه الحقوق، ورغم أن هذا الدور لا يقتصر على السياسات الألمانية تجاه الفلسطينيين، فإن هذه الورقة تختص هذه السياسات ببحثها، لاعتبارين، الأول هو الجدل الذي أثارته القرارات الألمانية المتعاقبة الموجهة ضد الداعمين للحقوق

الفلسطينية ومنتقدي سياسات الاحتلال، والعامل الآخر هو التماسُ التاريخي بين عوامل نشوء هذه السياسات ونشوء المشروع الصهيوني وحدوث النكبة والتهجير الفلسطيني.

أولاً: تشكل السياسات الألمانية تجاه القضية الفلسطينية.. تعويض الجريمة

تشكلت سياسات الحكومات الألمانية المتعاقبة من القضية الفلسطينية كجزء من سياساتها تجاه "إسرائيل"، في سياق حاولت من خلاله ألمانيا التطهر من جريمة المحرقة وجملة سياسات النازيين تجاه اليهود عبر ممارسة الدعم غير المحدود للمشروع الصهيوني، سياساتٌ لم يحدَّ من وقعها تاريخياً إلا بعض أشكال النضال الفلسطيني في مرحلة نشاط الفصائل الفلسطينية ضد القوى المساندة للاحتلال، ورغم أن المقصود في هذه الورقة بشكل أساسي بحث سياسات ألمانيا الاتحادية المتشكلة بعد عام 1991، إلا أنه لا يمكن إغفال ارتباط هذه السياسات بالمسؤولية التاريخية لألمانيا عن المحرقة، وكذلك كون سياسات ألمانيا

الاتحادية ما هي الا امتداد لسياسات ألمانيا الغربية، فالاتحاد المتشكل بعد 1991 لم يكن الا إنهاءً لجمهورية ألمانيا الشرقية وانضمام أراضيها وسكانها لألمانيا الغربية، كجزء من الانهيار الكبير للمعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي.

وقبل انهيارها كانت ألمانيا الشرقية قد اعترفت بمنظمة التحرير وافتتحت الأخيرة مكتباً لتمثيلها عام 1973 في عاصمتها برلين الشرقية، وفي عام 1980 تم ترقية هذا المكتب ليصبح سفارة لمنظمة التحرير، في المقابل لم تعترف ألمانيا الغربية بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تقيم علاقات رسمية معها، وإن احتفظت بصلات معها من خلال بعض القنوات، التي استخدمتها في عدد من الحالات في مساع لتسوية قضايا مفقودين وأسرى لكيان الاحتلال احتجزتهم فصائل فلسطينية وقوى مقاومة عربية.

هذه الصلات جسدتها بشكل أساسي خيوط اتصال أمنية، فيما كانت صيغتها الدبلوماسية أو شبه الرسمية المعلنة هي تمثيل منظمة التحرير من خلال جامعة الدول العربية، فيما لعب مركز الإعلام الفلسطيني ومقره في بون عاصمة ألمانيا الغربية و الذي ترأسه عبد الله الافرنجي دوراً بتمثيل

مصالح الفلسطينيين في ألمانيا الغربية منذ عام 1974 وعمل كممثل غير رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1978.

بعد الوحدة الألمانية وتشكل ألمانيا الاتحادية بصورتها الحالية فقد انخرطت ألمانيا بجهود نشطة في دعم "مسيرة التسوية" كرهان أساسي لسياساتها، وصولاً لتوقيع اتفاق أوسلو وتشكل السلطة الفلسطينية، و بعد اتفاقية أوسلو، جرى الاعتراف بالتمثيل الفلسطيني في بون، وفي 7 كانون الأول/ ديسمبر 1993، رُفع العلم الفلسطيني على مكتب المنظمة في بون لأول مرة منذ قيام ألمانيا الاتحادية، ولاحقًا نُقل مقر السفارة إلى برلين ليكون الوفد العام لفلسطين والممثل الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في ألمانيا.

بعد الوحدة الألمانية وتشكل ألمانيا الاتحادية بصورتها الحالية، انخرطت ألمانيا بجهود نشطة في دعم "مسيرة التسوية" كرهان أساسي لسياساتها، وصولاً لتوقيع اتفاق أوسلو وتشكل السلطة الفلسطينية، وبعد اتفاقية أوسلو، جرى الاعتراف بالتمثيل الفلسطيني في بون، وفي 7 كانون الأول/

ديسمبر 1993، رُفع العلم الفلسطيني على مكتب المنظمة في بون لأول مرة منذ قيام ألمانيا الاتحادية، ولاحقًا نُقل مقر السفارة إلى برلين.

منذ قيام السلطة الفلسطينية ظهر دور الاتحاد الأوروبي وألمانيا كفاعل رئيسي بكونها المانحَ الأكبر للسلطة الفلسطينية، باعتبار ذلك جزءاً من الدعم لعملية التسوية، وضمانة استراتيجية لأمن "اسرائيل"، فلم تنظر السلطاتُ الألمانية لقيام السلطة الفلسطينية باعتباره أداةً لتحقيق مطالب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وعودة اللاجئين الى أراضيهم التي هجروا منها، بل كمسار كفيل بتعزيز أمن "إسرائيل" ومعالجة قضية صراعها مع محيطها الذي يُشكل تهديداً لوجودها.

ورغم هذا التأييد للتسوية في العنوان العام، وإعلان ألمانيا أنها داعمة لقيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، دون تقديم موقف من حق اللاجئين في العودة، إلا أن السياسات الألمانية لم تعمل بمقتضى هذا الموقف في سياساتها التفصيلية، فقد واصلت التأكيد على التزامها بـ"أمن اسرائيل"، وكانت مزوداً رئيسياً لها بالسلاح، وتهربت غالباً من إدانتها،

فعلى سبيل المثال، حين أعلنت حكومة الاحتلال عن نواياها بضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية عام 2020، عبّر وزير الخارجية الألمانية "هايكو ماس" عن "قلق بلاده البالغ" بشأن خطط إسرائيل لضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية، ذلك دون أن يعلن عن نية بلاده اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن أو مراجعة لدعمها لكيان الاحتلال، وهذا يشبه إعلانها في عام 2018 عن قلق مشابه من قرار لحكومة الاحتلال بتوسيع المستوطنات في الضفة المحتلة.

ثانياً: تجريم النضال الفلسطيني والتضامن معه... مرحلة جديدة وجذور قديمة

أثار قرار فصل مجموعة من الصحفيين الفلسطينيين العاملين في مؤسسة "دوتشيه فيله" الألمانية الانتباه لجملة من التطورات السلبية في السياسة الألمانية تجاه الفلسطينيين، فالمؤسسة الإعلامية تعتبر بمثابة مؤسسة "عامة" أو رسمية، أي ليست وسيلة إعلام خاصة أو مستقلة بل تخضع للسياسات الحكومية بشكل أو بآخر، ما يعني أن قرار فصل الموظفين

يأتي تعبيراً عن هذه السياسات، خصوصاً أنه تم ربطه بـ "العداء للسامية" وإرفاقه بسلسلة من الادعاءات والاتهامات حول الخلفيات الفكرية والتنشئة للموظفين في ما يشبه اتهام معلن لكل فلسطيني بـ "العداء للسامية" حُكماً بسبب تنشئته.

وبعيداً عن التناقض الهائل في صدور هذه الادعاءات من البلد الذي يُقر فعلياً بدوره ومسؤوليته التاريخية في المحرقة، فإن القرار يحمل مؤشراً واضحاً حول تبني واعتناق الدعاية الصهيونية ضد الفلسطينيين من قبل المؤسسة الرسمية الألمانية، كما أنه يأتي تعبيراً عن خط جديد ترسمه السلطات الألمانية حول تناول القضية الفلسطينية داخل ألمانيا، موضوعُه: أن نَقدَ الاحتلال أو حتى المجيء من خلفية مجتمعية يُعرف عنها رفضها أو نقدها للاحتلال وجرائم الحركة الصهيونية سيكون موضعاً للعقاب والإقصاء الوظيفي.

سبق ذلك قرارات أخرى للحكومة الألمانية خلال الأعوام الماضية، وحملات استهدفت مؤسسات وجمعيات فلسطينية وأخرى متضامنة مع فلسطين، وحظر لمظاهرات وتجمعات مؤيدة للحقوق الفلسطينية أو

منددة بجرائم الحرب الصهيونية، ومحاكمات لنشطاء مؤيدين للقضية الفلسطينية على خلفية أنشطة احتجاجية أو المشاركة في ندوات وأنشطة سياسية وجماهيرية، ولم تُخفِ أي من الحكومة الألمانية أو حكومة الاحتلال التنسيق المكثف بين الطرفين لملاحقة مؤسسات وجهات فلسطينية ومناصرة للقضية الفلسطينية.

البرلمان الألماني بدوره، صادق في أيار/ مايو 2019 على قرار يُصنِف حركةَ مقاطعة إسرائيل (BDS) باعتبارها مناهضة للسامية، وهو ما يعني فعلياً تجريمَ الحركة، حيث تُجرّمُ ألمانيا رسمياً "معاداة السامية"، وخلال العدوان التي شنّه كيان الاحتلال على غزة وإجراءته لتهجير الفلسطينيين وهدم منازلهم في حي الشيخ جراح، قمعت الشرطة الألمانية وحظرت مظاهرات احتجاجية خرجت للتنديد بجرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال في قطاع غزة والقدس، فيما سارعت مؤسسات ألمانية عدة لاتخاذ إجراءات تضامنية مع الكيان "الإسرائيلي" شملت رفع علم الاحتلال على بعض المباني الرسمية وتصريحات رسمية من قادة سياسيين وزعماء أحزاب ومسؤولين محليين، تظهر دعمها لـ "إسرائيل" والوقوف إلى جانبها.

التوجه لدى السلطات الألمانية لحظر التضامن مع الحقوق الفلسطينية أو نقد كيان الاحتلال، يمضي من خلال مسارين رئيسيين، الأول: وهو اعتبار التنديد بكيان الاحتلال "معاداةً للسامية"، والآخر: وهو لا يقل خطورة اعتبار كل فلسطيني مؤهلاً تلقائياً ليكون "معادياً للسامية" ومواقفه قابلة للتفسير على هذا الاساس، ورغم عدم إعلان ذلك على نحو واضح فإن التعقيبات والصيغ المقدمة لتفسير فصل الموظفين الفلسطينيين من مؤسسة "دوتشيه فيله" حملت إشارات واضحة بهذا الاتجاه.

ثالثاً: المانح المهيمن.. أدوات السياسة الألمانية تجاه الفلسطينيين

كفاعل نشط تجاه القضية الفلسطينية وكيان الاحتلال لا تقتصر السياسة الألمانية على الموقف الرسمي للدولة الألمانية من حقوق الفلسطينيين، فقد شقت السياسة الألمانية مساراتٍ متعددةً للتأثير في الملف الفلسطيني، مكّنَها فيها موضُعها كمانحٍ يقدم المال، وكطرف رئيسي في بناء سياسات الاتحاد الأوروبي، من احتلالِ موقع مُهيمِن في علاقاتها مع أي "شريك" فلسطيني.

تعتبر ألمانيا المانحَ الأكبر للسلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة حيث صرح رئيس حكومة السلطة الفلسطينية محمد اشتيه بذلك، مشيراً إلى أن الدعم الألماني للفلسطينيين يصل إلى حوالي 300 مليون دولار سنوياً، توجه ألمانيا منها 180 مليون دولار لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، و60 مليون دولار لموازنة السلطة بشكل مباشر، وحوالي 60 مليون دولار موجهة لمشاريع تنفذها المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

هذا الدعم أهَّلَ ألمانيا للعب دور سياسي رئيسي على سياسات السلطة، لا كطرف ذي ثقل فحسب، ولكن حتى في تحديد شكل بنيتها وهيكليتها، فعلى المستوى السياسي كانت ألمانيا ومن خلال سياساتها المباشرة ودورها في الاتحاد الأوروبي، طرفاً رئيسي في دعم تنظيم الفلسطينيين لانتخابات عام 2006، ثم في حصارهم عقاباً لهم على خياراتهم التصويتية في هذه الانتخابات، وعملت ألمانيا مع اللجنة الرباعية الدولية لضمان امتثال السلطة الفلسطينية لشروط اللجنة، ثم إعادة تأهيلها بعد خسارتها السيطرة على قطاع غزة.

وبعد عام 2007 نهضت ألمانيا بدور مركزي في دعم عملية إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، أي بعد خسارة السلطة لسيطرتها على قطاع غزة، ومرورها بهزة كبيرة هددت استمرارها، ما دفع مانحي السلطة الفلسطينية ورعاتها لوضع برنامج لتقوية السلطة انطلاقاً من "مؤتمر أنابوليس" 2007.

وفي عام 2009 كانت المستشارةُ الألمانية "انجيلا ميركل" تستضيف مؤتمراً دولياً بمشاركة 40 دولة لإعادة بناء القطاع الأمني والقضائي للسلطة الفلسطينية، تمكن من حشد أكثر من 240 مليون دولار لإعادة بناء هذا القطاع، وفقاً لمحددات وضعها هؤلاء المانحين، ولم تخضع لمراجعة فلسطينية لا حكومية ولا برلمانية أو شعبية.

مولت ألمانيا وشجعت الاتحاد الأوروبي لتمويل مؤسسات أمنية تشتكي التقارير الحقوقية الفلسطينية –التي قدمتها مؤسسات في معظمها ممولة أيضاً من من ألمانيا والاتحاد الأوروبي– من تغولها على حقوق الفلسطينيين وحرياتهم، وتواجه اتهامات بالقمع والاعتقال والتعذيب لمعارضين سياسيين، وتصفية واغتيال خصوم لها.

وفي الجانب الاقتصادي لهذا الدعم، اتخذت ألمانيا لنفسها الحقَّ بتحديد شكل التنمية اللازمة للفلسطينيين، وقدمت تمويلَها الذي ساهم في تشكيل السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، لتجد جموعُ الفلسطينيين ذاتَها أمام احتكار وتغوّل متزايد لمجموعة صغيرة من رجال الأعمال على الاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز للارتباط والتبعية لاقتصاد الاحتلال، ذلك على حساب القطاعات الإنتاجية في فلسطين التي تمضي لمزيد من التدهور والانكماش في ظل "السياسات الإصلاحية" و "البرامج التنموية"، المُقرّة بين السلطة ومانحيها.

ولكن هذه "الهيمنة" لم تكن شاملة بحيث تفرض ألمانيا ما تراه بشأن الحل السياسي، فقد حدَّ منها تأثيرُ أطراف أكثر ثقلاً في هذا الملف كالولايات المتحدة الأمريكية، و كيان الاحتلال نفسه، وحتى لإنفاذ مطالبها الموجهة للسلطة بشأن ضرورة تنظيم انتخابات فلسطينية "تجدد شرعية السلطة"، وإزاء قرار السلطة الفلسطينية بتجميد قرار إجراء

الانتخابات لم تمتلك الحكومةُ الألمانيةُ إلا تعليقاً شكلياً لصرف مدفوعاتها للسلطة، تذرعت فيه بأسباب فنية، سرعان ما تراجعت عنه.

عَمِلَ التمويلُ الألماني للسلطة الفلسطينية بشكل واضح كعامل لإنفاذ إرادة الأطراف الدولية الداعمة للسلطة، في تشكيل الحياة الفلسطينيين والتحكم بها على عكس إرادتهم أو دون الالتفات لمصالحهم وتطلعاتهم، ضمن مسار لـ "تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية" معاكسة لمفهوم تقرير المصير، ومتجاوزةٍ للحقوق الفلسطينية، يتم فيه إنتاج وصناعة فلسطين وفلسطينيين جدد خاضعين لإرادة المانح التي يتم إملاؤها على حكومتهم من خلال برامج وسياسات المانحين.

مشاهد متنوعة ترصدها كاميرا المخرجين تضعنا في جوهر الفيلم الذي يرصد تحولات المواطن الفلسطيني وحياته فبعد أن كانوا مزارعين يمارسون حياتهم ويجنون قوت عيالهم ويصَدرون لدول عربية شقيقة أصبحوا مواطنين منتظرين لأموال البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة.

فقطاع الزراعة شهد مجموعة من التحولات في فلسطين بفعل تهميشه من السلطة وأموال الدعم كما يظهر على ألسنة الخبراء الذين يفسرون

للمشاهد العادي ببساطة حجم تلك التحولات وكيف أفسدته أموال الدعم والمناطق الصناعية، وما المنطقة الصناعية في مدينة جنين التي جرفت آلاف الدونمات لأجلها وأصبحت بوراً منذ 17 عاماً إلا نموذج على ذلك.

رابعاً: المانيا كمانح لتقويض النضال الفلسطيني

بلغت المنح الدولية المقدمة للفلسطينيين بين عامي 1993 و2004 حوالي 9 مليار دولار، ثم أعاد المجتمع الدولي مراجعة منحه وسياسات دعمه، مُنتِجاً الطورَ الثاني من دعمه للسلطة الفلسطينية، والذي يمكن الإشارة لانطلاقته في عام 2007، وفي كلا الحقبتين لم ينتج هذا الدعم تنميةَ داخل الأرض المحتلة أو في مخيمات اللجوء الفلسطيني، وقوّضَ قدراتِ المجتمع لمصلحة بناء صورة يرغبها المانحُ عن سلطة قابلة للخضوع، تقدم الثناء له على دعمه السخي، وفي مقابل انهيار متزايد في القطاعات الإنتاجية، الزراعة، والصناعة، ازدهر نموذج استهلاكي يفقد فيه الأفراد استقلاليتهم وقدرتهم الاقتصادية، ويتم إبراز نماذج لبضعة مراكز ومدن "مزدهرة" تحت الاحتلال، وعن سلطة تنفق 30٪ من موازنتها لمصلحة أمن يقمع التطلعات التحررية لمواطنيها.

اختارت الحكومات الألمانية المتعاقبة موضِعاً وموقفاً سياسياً لها في هذا السياق، حيث موّلت جهازَ الأمن و بِنَى السلطة، أما في برامجها لتمويل المجتمع المدني فقد حددت أولوياتها بتمويل برامج لتعزيز الأوهام حول

نظام سياسي ديمقراطي مزدهر يتعايش مع الاحتلال فيما يرزح مجتمعُه تحت وطأة عمليات التهجير والمصادرة والقمع والقتل، ويتم فيه تصفية الوجود الفلسطيني في تجمعات اللاجئين.

وتحت عناوين مثل "تعزيز الديمقراطية" "الحكم الرشيد" "الحوكمة" "مشاركة المرأة" "حقوق الإنسان" "السلم الأهلي" وبتمويل سخي لمؤسسات المجتمع المدني تم اجتذاب هذه المؤسسات للمشاركة في نظام من هذا النوع، داخل الأرض المحتلة، وفي مخيمات اللاجئين خارج فلسطين حيث توسِّع الحكومةُ الألمانية من برامجها المماثلة، في بيئة تتعرض لنزيف مستمر بفعل سياسات تخلق ظروف عيش مستحيلة وطاردة للاجئين، بما يعمق أزمة مجتمع مدني تم استلاب إرادته وقدرته على بناء البدائل الاجتماعية التشاركية، بفعل أموال المانحين وقدرتهم على تشغيل هذه المؤسسات وكادراتها في برامج لا تلمس حاجة المجتمع أو تصغي لصوته أو تتبنى موقفاً إيجابيا من حقوقه.

تحدد الوزارة الألمانية للتعاون الدولي، بأن مجالات دعمها للفلسطينيين هي التالية:

- التنمية الاقتصادية المستدامة والتدريب المهني وسوق العمل
- الحكم والديمقراطية والمجتمع المدني
- بناء السلام والصمود

وفي الجانب الأول تقدم (GIZ) كبرى المؤسسات الألمانية المشرفة على تنفيذ هذه المشاريع رؤيتها التي تتضمن تحسين وصول الشركات إلى الخدمات المالية المبتكرة، معتبرةً أن ذلك يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، وخلق فرص عمل خاصة للشباب، وهذا نموذج آخر حول توجهات هذا الدعم كمسار مزدوج لتعزيز الاستهلاك وزيادة هيمنة القطاعات غير الإنتاجية التي تحتكرها كبار شركات القطاع الخاص، هذا يرتبط تماما بالمجالين الثاني والثالث لدعمها وهي منظومة "الحكم، الديمقراطية، المجتمع المدني"، فالحكم المرتبط بشكل وثيق بالقطاع الخاص الذي تستثمر فيه الوكالة دعمها يحتاج لكثير من الحديث حول الديمقراطية تحت الاحتلال، فيما تبدو توجهات المجتمع المدني مفهومة في ضوء هذا التمويل، خصوصاً ما يتعلق منها ببناء ما يسمى "السلام" المخصص لطرف واحد في معادلة الصراع.

خامساً: الورشة الألمانية في مجتمع اللاجئين

مع النتائج المريرة لتجربة الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة مع "الدعم الألماني" لا تزال ألمانيا مصرة على التمدد والتأثير في "مساحة عمل" تشمل المخيمات الفلسطينية، حيث تتزايد المشاريع الألمانية فيها خلال السنوات الأخيرة.

ورغم تراجع الروافع التقليدية الحاملة للنضال الفلسطيني في مجتمعات اللاجئين في مخيمات الشتات، امتلك هذا المجتمع حصانة نسبية من أوهام الدولة والحكم في ظل الاحتلال، في ظل معايشته المباشرة لمأساة اللجوء، و وجوده فعلياً خارج مشروع السلطة ووقع التأثير المباشر لسياسات مانحيها، إلا أن هذه المساحة باتت معرضة أكثر لتأثير متزايد عبر برامج اضافية تعمل عليها منظومة التمويل الألماني بأدواتها المختلفة.

الحداثة النسبية لتجربة المجتمع المدني الفلسطيني خارج الأرض المحتلة مع برامج التمويل وأهدافها المُعلنة وغير المعلنة، وعدم وجود

ناظم لعمل هذه المؤسسات... كل ذلك يشكل مصدراً لمزيد من تقويض تجارب مهمة نهض بها جزء من المجتمع المدني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

في هذا السياق أقرت ألمانيا مساعدة لوكالة "أونروا" عام 2021 بمبلغ يصل إلى حوالي 180 مليون دولار، لكن لم يوضع بند يسمح بأن يسهم منها دولار واحد في بناء مصنع أو ورشة إنتاجية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ولا يمكن أن نلمح في قائمة المشاريع الممولة ألمانياً ما يشير إلى نية دعم برامج لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، أو تطوير منهاج تربوي فلسطيني حول النكبة، أو اقتصاد الصمود.

مع ذلك في تتبع قائمة المشاريع التي تشير لها كبرى المؤسسات الألمانية الداعمة للمجتمع المدني الفلسطيني (GIZ) تجد المؤسسة لذاتها المشروعيةَ في طرح برامج حول "تعزيز تأثير اللاجئين الفلسطينيين على ظروفهم المعيشية" لتنفيذها في مخيمات اللاجئين، وهو ما يبدو على النقيض من دور التمويل الرسمي وغير الرسمي الألماني للسلطة الفلسطينية

والمجتمع المدني الفلسطيني في حرمان اللاجئين من التأثير على مصيرهم واحتكار هذا التأثير لمصلحة الدول المانحة.

في مقدمتها للمشروع تنطلق مؤسسة (GIZ) من تعريف معادي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين التي يقرها القانون الدولي، حيث ترى أن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وهو من القضايا المركزية التي لم يتم حلها في الصراع العربي- الإسرائيلي، قضية لن يتم حلها وفق حق اللاجئين في العودة لقراهم ومدنهم، كما أقرت به القرارات الدولية ويعطِلُه كيان الاحتلال بقدرتها العسكرية المدعومة دولياً، وفي تلخيصها لمشكلة عدم قدرة اللاجئين على التأثير على وضعهم المعيشي في الصراع المستمر، يكاد لا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بأي تأثير أو فرص للمساعدة في تحسين ظروفهم المعيشية.

بالإضافة إلى ذلك ، لا تكاد توجد أي خدمات دعم نفسي واجتماعي متاحة لهم، وهنا الحديث مرة اخرى ينطلق من عدم الاعتراف بالحقائق الرئيسية، المتمثلة بوجود الاحتلال ودوره في تهجير اللاجئين، وعدم تمثيل اللاجئين الفلسطينيين في نظام سياسي تدعمه ألمانيا وتسعى

لمنحه مشروعية بانتخابات لا تشمل اللاجئين في المخيمات، وفي هذا يحدد الهدف بتحسين خدمات الدعم النفسي والمجتمعي كسبيل لتحسين دور اللاجئين الفلسطينيين في التأثير على ظروفهم المعيشية، لا بالحديث عن معالجة نسب البطالة والفقر، وكذلك لا مجال لتناول فكرة دعم قدرة الفلسطينيين ومؤسسات مجتمعهم المدني على الاختيار والتمثيل وتقرير المصير، وتحديد السياسات الملائمة لهم والمعبرة عن مصالحهم.

هذا المثال ينطبق على عشرات المشاريع الأخرى التي تدعمها مؤسسات ألمانية في المخيمات الفلسطينية، وداخل الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث لا أهداف ذات تماس حقيقي مع العوائق والوقائع الصلبة والمؤثرة في حياتهم، وهي القتل الذي تمارسه آلة الحرب الاحتلالية، مصادرة الأرض، فقدانهم للتمثيل السياسي، إفقادهم القدرة على تنظيم الذات عبر الحرب الممنهجة على بناهم السياسية التقليدية "الفصائل"، والاستلاب لمؤسساتهم الأهلية بواسطة أموال المانحين.

في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، تمول (GIZ) توظيف مئات من الفلسطينيين في كنس شوارع لم ترصف أو تعبد، في مخيمات تفتقد للبنى التحتية، ويفتقد فيها الناس لفرص عمل حقيقية تمكنهم من إعالة أسرهم، وفي مشاريع التشغيل المؤقت يتم تعزيز علاقة الهيمنة لجهة التشغيل المحلية تجاه عموم المشغلين بالصيغ المؤقتة، وإفقاد هؤلاء العمال صلتهم بخبراتهم المهنية الحقيقية، وكذلك تعزيز ارتباط المؤسسات الأهلية بمانحيها الذين تمنحها أموالُهم هذه السلطة على مجتمعها بعيداً عن دورها الحقيقي كتعبير وأداة وسيطة بين المجتمع والسياسات العامة، أو كمقدمة لخدمات حقيقية يحتاجها المجتمع، وأدوات ضغط لتحقيق المطالب بشأن الحقوق السياسية والمعيشية، ولعل من اللافت هنا تشابه هذا النموذج مع الطور الاول من المشاريع التي مولتها المؤسسات الألمانية والأوروبية عموماً داخل الارض المحتلة بين 1993 و2004.

يطرح التمويل الألماني للمجتمع المدني الفلسطيني رؤية سياسية، ترتبط بالرؤية السياسية الألمانية للقضية الفلسطينية، حيث تقدم ألمانيا خدماتها وأموالها لإدامة بقاء نظام الهيمنة على الفلسطينيين، وإضعاف قدرة مجتمعهم على إنتاج بدائل تتناقض مع هذه الهيمنة.

خلاصة واستنتاجات:

إن السياسات الألمانية تجاه الفلسطينيين وقضيتهم وحقوقهم، لا تنفك تعبر عن ذاتها كأداة في سياق رؤية تعطي أولوياتها الرئيسية لـ "أمن اسرائيل" وترتبط بجذور "مسؤوليتها التاريخية" عن معاناة يهود العالم على يد النازيين، وتتطلع لأدوار ضمن النظام الدولي كحارس لوضع يخضع فيه الفلسطينيون لنظام قتل واضطهاد وتهجير، يتم فيه استخدام أموال المانحين كما ترسانة المحتل العسكرية كأدوات إخضاع، وتجري عمليات ممنهجة لتفكيك شبكات وبنى وروافع النضال الفلسطيني والنظر لها كتهديد لهذا الواقع، في وقت تحث السياسة الألمانية الجانبين على البحث عن سبيل لتحقيق "السلام".

سلام لا تشير في تصورها له للمسؤولية التاريخية للحركة الصهيونية وداعميها عن نكبة وتهجير الفلسطينيين ومعاناتهم أو لجرائم حرب الاحتلال المستمرة والمسؤولية عنها.

ورغم احتلال قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان مكانة بارزة ضمن سلة العناوين التي تتناولها سياسات ألمانيا المانحة للفلسطينيين، فإن مقاربتها لهذه المفاهيم محكومة بتلك المحددات السياسية التي لا تمس بالاحتلال وتغفل دوره، وتحرص على إبقاء المؤسسات الفلسطينية الرسمية والمجتمعية فاعلةً في خدمة أمنه، إما بإبقائها معزولة عن النضال الفلسطيني ضد هذا المحتل أو مناهضة له، خصوصاً أن هذا النضال بات يجري تصنيفه حسب القوانين الألمانية كنشاط "معادي للسامية" مهما بلغت درجة "سلميته" أو أيا كان نوع خطابه.

إن وجه الخطورة في استمرار هذه "الهيمنة" وقدرتها على توسيع مساحة تدخلها، لا في الانحياز الألماني لمصلحة الاحتلال وضد الحقوق الفلسطينية فحسب، ولكن في قدرته على الاستمرار في تعطيل نهوض قوى المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج بدورها، واحتجاز جزء ليس باليسير من موارد هذا المجتمع وكوادره البشرية النشطة من خلال برامج تشغيل ذاتِ أجندةٍ تتعارض مع حقوق وتطلعات هذه الشريحة وكذلك مع تطلعات وحقوق مجتمعها.

في بناء المناعة والقدرة الفلسطينية:

إن قدرة المجتمع الفلسطيني على إحداث توازن ولو جزئياً مع حالة الهيمنة التي تفرضها أموال المانحين، وشروط الحصار، والهجمة العسكرية للاحتلال، تبقى مرهونة بتحرر أكبر حيز ممكن من الفاعلين من هذه الشروط، وقدرة هذه البؤر المؤثرة والفعالة في المواجهة مع منظومة الهيمنة بأذرعها المختلفة.

على مستوى العمل المجتمعي المؤسسي هذا يتطلب أقله توفير مكونين أساسيين، الأول: تشكيل بنية جامعة للمؤسسات والمبادرات والجمعيات النشطة، والثاني: وضع رؤية ناظمة لدور هذه المؤسسات، وعلى ذلك يمكن الاشارة للمقترحات التالية:

أولاً: ضرورة تشكيل شبكة من المؤسسات الأهلية الفلسطينية في الداخل والخارج تلتزم بالحقوق الفلسطينية كثابت أساسي، وعلى عاتق هذه الشبكة تقع مجموعة من المهمات الأساسية:

١- وضع معايير وحدود وضوابط خاصة بالتعامل مع التمويل وأجنداته والجهات المُقدِمَة له والعمل على تحديثها بشكل مستمر ووضعها أمام المراجعة والمساءلة الشعبية والمجتمعية.

٢- إحياء الصيغ التضامنية بين هذه المؤسسات بعضها البعض بما يعنيه ذلك من استعادة للقدرة على تجاوز شروط المانحين وظروف الحصار وضغوط العقوبات المتزايدة على كثير من هذه المؤسسات.

٣- وضع جدول أولويات فلسطيني يتصل بالاحتياجات الحقيقية للفلسطينيين يغلب على نشاط المجتمع المدني الفلسطيني، يعكس التزاماً حقيقياً بالحقوق الفلسطينية والنضال لأجلها.

٤- تأسيس صندوق مالي فلسطيني كمصدر لدعم المشاريع الضرورية والمرتبطة بالأولويات الفلسطينية، وتعمل هذه المؤسسات على تحويله إلى مدخل أساسي لاستقبال أي دعم موجه للمجتمع المدني الفلسطيني، حسب الأولويات التي تحددها مكوناته بشكل جماعي وديمقراطي.

٥- تحديد جدول أعمال سنوي للعمل التطوعي تنخرط هذه المؤسسات في الحشد له حول قضية وطنية محددة يشكل التأثير فيها عاملاً فارقاً وذي مغزى.

٦- استعادة توجيه المال والجهود والموارد نحو القطاعات الإنتاجية المرتبطة بصغار الصناع والحرفيين والعمال والمزارعين.

ثانياً: استعادة دور القوى والفصائل الفلسطينية والمكونات السياسية والحركات الشعبية في الرقابة والضغط على السلطات الرسمية والمنظمات الأهلية:

١- تشكيل لجان مجتمعية وسياسية من القوى والفصائل في مخيمات اللاجئين تهدف لطرح أجندة واحتياجات وأولويات المجتمع المعيشية والنضالية على المؤسسات الأهلية وربط مشاريع هذه المؤسسات بهذه الأجندة.

٢- نهوض هذه القوى بدور في رفض أي مشاريع تنتقص من الحقوق الفلسطينية أو تهددها بمزيد من المخاطر.

٣- استعادة الدور المجتمعي للقوى والفصائل والحراكات ارتباطاً بالصلة الأساسية بين الصمود المجتمعي والنضال الوطني.

ثالثاً: في العلاقة مع المؤسسات الرسمية الفلسطينية

١- واجب مؤسسات العمل المدني كما القوى السياسية أن تعمل على تحقيق التمثيل الفاعل لكل الفلسطينيين في إطار جامع، وتضع ذلك كعنوان أساسي فارق في علاقتها مع المؤسسة الرسمية الفلسطينية.

٢- إبراز الموقف الشعبي الرافض لسياسات الدول المانحة ضد حقوق الشعب الفلسطيني، والعمل على فرضه كبرنامج عمل على السلطة السياسية بأذرعها المختلفة، وخصوصاً سفاراتها وأجهزتها الدبلوماسية.

٣- حث برنامج لمقاضاة المانحين حول أي أجندة او أنشطة معادية لحقوق الإنسان في فلسطين ولحقوق الفلسطينيين في مجموعهم هو مسؤولية مشتركة بين القوى السياسية والسلطة الرسمية، لا يُعفى فيها تقصيرُ السلطة الرسمية القوى السياسية والمؤسسات الأهلية من مسؤولياتها.

مراجع:

البعثة الفلسطينية التمثيل الدبلوماسي لفلسطين في ألمانيا

ألمانيا تقرر رفع مستوى التمثيل الفلسطينى إلى رتبة سفير

ألمانيا تؤكد موقفها الثابت من حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة

ألمانيا وإسرائيل – علاقات إستثنائية يشوبها خلاف حول الملف الفلسطيني

الإفرنجي يستعرض تطور العلاقات الألمانية الفلسطينية

البعثة الفلسطينية – أرشيف سفارة السلطة الفلسطينية في ألمانيا

فصل "دويتشه فيله" لصحافييها بمزاعم "معاداة السامية": "تحقيق منحاز"

ألمانيا ـ العداء للسامية يلقي بظلاله على مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين | DW

ألمانيا تتواطأ مع إسرائيل وبرلمانها يعتبر حركة المقاطعة "معادية للساميّة ...

حين تختار ألمانيا أن تكون "إسرائيلية": حظر حزب الله – بوابة الهدف ...

الحملة على فلسطين: سياسات أوروبية معادية للتضامن – بوابة الهدف

افتتاح مؤتمر برلين لدعم جهازي الشرطة والقضاء الفلسطينيين – DW

مؤتمر برلين يتعهد بتقديم 242 مليون دولار لتعزيز الأمن والقضاء ...

"شروط تمويل" أوروبية تثير رفضا فلسطينيا (تقرير)

الاتحاد الأوروبي يمتنع للمرة الأولى عن دعم ميزانية السلطة الفلسطينية

ألمانيا تتبرع بخمسة وعشرين مليون يورو لدعم لاجئي فلسطين في غزة ...

GIZ -Palestinians Improving job opportunities for young

Gesellschaftliche Teilhabe für Menschen im andauernden

GIZ -Flucht

"افيون المانحين".. نقد التمويل الغربي لفلسطين – الجزيرة الوثائقية

التعاون التنموي والمساعدات الإنسانية – وزارة الخارجية الألمانية

بيربوك في أول زيارة – دفعة جديدة لعلاقات ألمانيا بإسرائيل – DW

بيربوك تدعو من إسرائيل لمكافحة حازمة لمعاداة السامية | أخبار DW عربية

الحكم المحلي توقع اتفاقية تنفيذية مع الحكومة الألمانية بقيمة 40 مليون ...

(PDF) الإنتاج المعرفي الاجتماعي الفلسطيني: التمويل والمحدّدات الوطنية

قوة الشعب : الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى